نماذج النظم الإدارية العامة

1. عملية التحليل المقارن:

قبل أن نبحث عن بنية الإدارة العامة في بعض الدول، فإننا نختار العوامل البيئية التي تؤثر على البيروقراطية والتي تبدو مساعدة لنا في تحديد تصنيف الدول التي تعمل فيها والذي يقوم على العوامل البيئية التي تعتبر ذات أهمية (البيئات كلها).

والتصنيفات الأساسية المستخدمة فهي معروفة ومستخدمة بشكل واسع، وهذا التصنيف ينقسم إلى:

التصنيف الأول:

وهو الذي يفرق بين **مجتمعات متطورة متقدمة ومجتمعات نامية**، مشيرة الى مجموعة من الخصائص ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية بشكل رئيسي تقترن بالتنمية، ومغايرة لتلك التي تتعلق بالتخلف، أو التطور الجزئي وهذا التصنيف يقوم على فهم حلقات البيئة الخارجية و أثرها على البيروقراطية وهي أثار ليست بالعميقة.

التصنيف الثاني:

فهو الذي يقوم على تصنيف الأنظمة السياسية مستعملا الأنواع التي اقترحها طلاب السياسة المقارنة والتي تفرق بين الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، ويفترض في هذه الاختلافات بين النظم السياسية أن تشمل العوامل البيئية ذات الأثر والنتائج المباشرة على البيروقراطيات[1].

ومن خلال التصنيف نكتشف معيار مهم جدا للتفرقة وهو معيار (**التنمية**).

إظهار الأبعاد الاقتصادية وفقط، دون إعطاء أهمية لأبعاد اجتماعية، فهل يعني كل تقدم تقني يرتبط أساسا بتقدم قيمي وحضاري؟

وبالتالي، فان هدف كل الدراسات التي تدرس الإدارة العامة المقارنة، فهو تحديد موقع كل دولة في منحنى التنمية (الضيق).

---

[1] منصور بن لرنب، **محاضرات في السياسة العامة**، محاضرات مقدمة لطلبة الماجيستر بقيم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2006.

وهذا يعني أن يقارن الدول التي توضع عادة في الجزء الأعلى من مقياس التنمية بتلك التي توضع على الجزء الأسفل من هذا المقياس، وهنا نجد أن مجموع الدول التي أجمع على أنها متطورة متقدمة (قليلة جدا) إذا ما قورنت بالإجمالي من الدول النامية، وتتركز جغرافيتها في منطقة الشمال من الكرة الأرضية.

أما الدول النامية فهي تشير الى الدول التي تمر في مرحلة التحول الاجتماعي، وهو مصطلح يفضل في الأدبيات السياسية والاقتصادية كمصطلح (المتخلفة، الفقيرة، غير المتطورة، قليلة النمو، الحديثة،..) وهنا يذكر طرفة أن المصطلحات تتطور أكثر من الدول في حد ذاتها).

وتشغل هذا الدول الجزء الجغرافي الجنوبي من الكرة الارضية[2].

2/ الخصائص الادارية والسياسية المشتركة لدول الشمال.

لقد حدد العديد من الباحثين في الإدارة العامة المقارنة الخصائص السياسية لدول الشمال من خلال النقاط التالية:

أ–الخصائص السياسية:

1. إن التنظيم الحكومي في هذه الدول متخصص كلية في توزيع الأدوات السياسية، بحيث يتحدد وفقا لمعايير الانجاز الموضوعية، وليس وفقا لمعايير فردية وهذا ينطبق على المجتمع بشكل عام.
2. إن إجراءات اتخاذ القرارات السياسية هي إجراءات عقلانية وعلمانية، اذ لا موقع لسلطة القادة التقليدية أو جاذبية قيمهم، بل ان الأساس هو النظام القانوني غير الفردي وهذا الاتجاه هو السائد في هذه الدول.
3. أن حجم النشاطات السياسية والإدارية ضخمة وتشمل نشاطات الحياة كافة في المجتمع وهي في تزايد مستمر.
4. أن ثمة علاقة قوية بين السلطة السياسية و الشرعية التي تقوم في هذه الدول على تعاون المواطنين والقادة السياسيين بشكل شامل فعال.
5. ان ثمة تفاعلا واهتماما شعبيا واسعا بالنظام السياسي، ولكن هذا لا يعني بالضرورة وجود مشاركة فعالة كل مواطن بشكل شامل في اتخاذ القرارات السياسية[3].

---

[2]- ستيفن دي تانسي، **علم السياسة**، ط2. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012، ص 65.

[3]– ابشر حسن الطيب، **التنمية الادارية بين النظرية ومكنات التجربة العلمية**، ط1، بيروت، دار الجليل للنشر والتوزيع، 1982، ص119

ب– الخصائص الادارية:

1. ان جهاز الخدمة المدنية في النظام السياسي المتقدم على درجة من الضخامة والتعقيد والأهمية ، وتحدد مهمته في تنفيذ القرارات السياسية ويغلب على هذه البيروقراطية الخصائص التي حددها(فيبر) للنموذج المثالي سواء في المواصفات الهيكلية أو السلوكية منها.
2. إن جهاز البيروقراطية في هذه الدول نام ومتخصص ، ويحتاج إلى كوادر بشرية مهنية وفنية من المجتمع وهو يعكس مدى النشاطات الحكومية والمتطلبات الفنية اللازمة لنجاحها.
3. إن البيروقراطية في هذه الدول تتميز بالحداثة والتكنولوجية أو ما يعرف حاليا (الإدارة الالكترونية) مستغنية بذلك عن الإدارة التقليدية الورقية، وهذا ما يسرع من الخدمات بالإضافة إلى وجودها في أغلب الأحيان.
4. إن دور البيروقراطية في العملية السياسية في معظم دول الشمال واضح جدّا ، وذلك للاستقرار والنضوج الذي يتصف بها النظام السياسي.
5. تخضع البيروقراطية في دول الشمال لرقابة سياسية فعالة تمارسها مؤسسات سياسية محددة ويرجع ذلك للاتجاه التضخمي للبيروقراطية.[4]

ج–الخصائص الإدارية المشتركة لدول الجنوب:

تتميز هذه الدول بصفات خاصة تنعكس على النظم الإدارية فيها، وفيما يلي أهم الخصائص الإدارية التي تتميز بها:

1. الإدارة العامة هي إدارة مقلدة أكثر منها أصلية(إدارة تابعة وليست نابعة) .
2. افتقار البيروقراطيات فيها إلى الكوادر الماهرة القادرة على تخطيط وتنفيذ البرامج التنموية ،وهذا لا يعني أنها تفتقر إلى القوى البشرية العامة، بل العكس فإنها تعاني من زيادة في حجم العمالة نتيجة لانتشار ظاهرة البطالة المقنعة(برامج تشغيل غير مستقرة)، وإنما المقصود هو الافتقار للإداريين ذوي الكفاءة والاختصاص.
3. وجود اتجاهات غير إنتاجية في الأجهزة البيروقراطية حيث يوجد نشاط البيروقراطيات لخدمة أهداف أخرى غير الأهداف الموجودة منها، وهذا ما يفسر مظاهر عجز الإدارة العامة في هذه البلدان نتيجة انتشار ظاهرة الفساد الإداري وكثرة الرشوة والمحسوبية.

---

[4]- السيد عليلو، **صنع القرار السياسي في منظمات الادارة العامة**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1987، ص386 (بتصرف)

4. تطبيق مفهوم البيروقراطية الجامدة.

5. لا تزال الإدارة في معظم البلدان النامية إدارة ورقية متشبثة بالمهام التقليدية لا أكثر ولا أقل، وإن كانت هناك إدارة الكترونية في بعض الدول الأخرى فهي لا تزال حبر على ورق أو محاولات فقط بتطبيق شكلي، وهو ما يؤدي إلى وجود التناقض الكبير بين الوضع السياسي والواقع الحقيقي.

6. التخلف الإداري نتيجة ضعف وظيفة التخطيط بسبب غياب سياسة واضحة وعملية ممنهجة. وقصور وتشوه البناء المؤسساتي وتداخلاته، بالإضافة إلى الازدواجية في الصلاحيات، وفي الأداء ما بين الأطراف والمستويات المختلفة (محلية، مركزية).

7. التسيب البيروقراطي، والإسراف من قبل الأجهزة الإدارية سواء من الناحية المالية أو الأدائية.

8. ضعف الأداء على مستوى الإدارات المحلية.

9. عدم فعالية الرقابة السياسية على البيروقراطية، لأنها في غالب الأحيان تأتي كأسلوب علاجي بعدي، لا وقائي قبلي.

10. وجود هوة بين خدمات الإدارة واحتياجات المواطنين. وهذا دليل على الفجوة القائمة بين النظام السياسي وبين المجتمع[5].

أن هذه الوضعية تثقل كاهل الدولة والفرد ،وضعية التخلف ، تجعل من إلزامية تجديد وتطوير الجهاز الإداري وإصلاحه، من أكثر أوليات والمشاريع إلحاحا و أهمية، إضافة إلى مراعاة الجانب السياسي وما يجب أن يحفظه من ديمقراطية تفاعلية وتشاركية، وحرية تسمح بالمبادرة والإنتاج والفعالية، وكل هذا حتى تجد الدول النامية موقعها في عالم متحرك، تطبعه مؤسسات وقيم العولمة.

---

[5]- بومدين طاشمة" **استراتيجية التنمية السياسية :دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الاعلام، 2007، ص81-83.